دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تقرير : رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية فى العراق
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
مؤلف:	هيئة التحرير(عارض)
المجلد/العدد:	مج26, ع294
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	أغسطس
الصفحات:	130 - 140
رقم MD:	716564
نوع المحتوى:	اخرى
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، حرب العراق، السياسة الأمريكية، المرحلة الإنتقالية، النفط العراقى
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/716564

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

رؤية سياسية واستراتيجية للعملية الانتقالية في العراق(*)

في عدد شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣ نشرت **المستقبل العربي** ترجمة لتقرير بعنوان «مبادئ هادية لسياسة أمريكية في ما بعد الحرب في العراق» كانت قد أصدرته مجموعة عمل مستقلة برعاية مشتركة من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ومعهد جيمس بيكر الثالث للسياسة العامة في جامعة رايس (الأمريكية).

التقرير الذي ننشر ترجمة له في هذا العدد هو بمثابة تحديث أو متابعة من مجموعة عمل مستقلة في مجلس العلاقات الخارجية... وإذا كنا قد وصفنا التقرير السابق بأنه «تقرير عن التقصير الأمريكي في تنفيذ خطة ما بعد غزو العراق» على الرغم من أنه كان قد صدر قبل عام من وقوع الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، فإن بالإمكان أن نصف التقرير الحالي ـ الذي صدر بعد ثلاثة أشهر من الغزو ـ بأنه تقرير تدارك التقصير.

فهذا هو في الواقع ما ترمي إليه التوصيات التي تشكل لحمة التقرير الجديد وسداه. (المحرر)

خلفيـــة

مع الإطاحة بنظام حكم صدام حسين، حدد المسؤولون الأمريكيون حتميات

(*) شارك في وضع هذا التقرير اثنان يرأسان معاً «قوة العمل المستقلة بشأن العراق بعد الحرب» التي يكفلها «مجلس العلاقات الخارجية» (الأمريكي) . هما توماس بيكرنغ، وهو نائب أسبق لوزير الخارجية الأمريكي، وجيمس شلينرنغر، وهو وزير أسبق للدفاع ووزير أسبق للطاقة، كما كان سفير الولايات المتحدة في إسرائيل. وشارك في وضعه أيضاً إيريك شوارز، مدير مشروع قوة العمل هذه (المحرر).

سياسية متعددة ترسم الحدود لشكل النظام السياسي لعراق المستقبل: إن الولايات المتحدة لن تسمح لحزب البعث بالعودة إلى السلطة أو تسمح لآخرين بالحصول على السلطة بوسائل غير ديمقراطية، ولن تكرس حكومة مؤقتة تتألف أساساً من منفيين عراقيين سابقين، ولن تسمح لإيران «بإعادة صنع العراق على صورة إيران»[١].

مع ذلك، فإن هذه الحدود الخارجية لم تكن تشكل رؤية لما تراه الولايات المتحدة الترتيبات المؤقتة لحكم العراق، أو للكيفية التي ستمهد بها تلك الترتيبات السبيل للانتقال إلى سيادة عراقية دائمة. إن الافتقار إلى رؤية واحدة واستراتيجية متماسكة لتشكيل المشهد السياسي للعراق كانت له تأثيرات ضمنية خطيرة بالنسبة الى نجاح الجهود التي تتم بقيادة الولايات المتحدة في العراق. وقد قوضت تغيرات عديدة في المقاربة صدقية التحالف، ويبدو أنه أصبح من المهم أن تتخذ قرارات مهمة على الفور، بما لذلك من عواقب لا تلقى الترحيب من أجل جهود انتقال أوسع نطاقاً. وعلى سبيل المثال، فإن أسئلة معقولة قد أثيرت حول قرار حل الجيش العراقي بأكمله، خاصة من دون خطط تفصيلية في حينه لتلبية ما قد ينتج من أخطار البطالة والأخطار الأمنية الإضافية على جهود الاستقرار. وعلاوة على هذا، فإن الارتياب بين العراقيين بشأن النيات الأمريكية قد أزال الحوافز لديهم لفصم الروابط مع التجمعات السياسية القائمة التي يشك في التزامها بالقيم الديمقراطية.

في أوائل شهر حزيران/يونيو تخلى السفير (بول) بريمر عن خطط عقد مؤتمر وطني عراقي، وأعلن ـ عوضاً من ذلك ـ عن نيته خلق إدارة انتقالية عراقية، تتألف من مجلس سياسي من شأنه أن يرشح عراقيين للخدمة كـ «وزراء انتقاليين» بصفة استشارية، وعقد مؤتمر دستوري لصياغة دستور جديد[٢]. وفي دفاعه عن هذا التغيير في السياسة، أشار السفير بريمر إلى أن خط سير العمل الجديد من شأنه أن يسمح بمشاركة عراقية أسرع في عملية الحكم. كما قد يكون من شأن خط السير الجديد أن ينشأ عن قلق قابل للفهم أن المؤتمر الوطني الذي كان مخططاً لعقده في السابق يمكن أن يؤدي إلى توفير ميزة غير عادلة للتجمعات السياسية القائمة التي قد لا تكون ممثلة لقطاعات أكبر من السكان العراقيين. وفي كل الأحوال، فإن التحدي الرئيسي سيكون تأمين ألا تصبح هذه المقاربة هي الأخيرة في سلسلة بدايات زائفة، وأن تعكس بالأحرى رؤية واستراتيجية لمشاركة عراقية في المرحلة الانتقالية السياسية.

---

(١) انظر لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٣ على موقع: http://www.cfr.org/publication.php?id=6001 >.

(٢) انظر: United States, Department of Defense, «Briefing on Coalition Post-war Reconstruction and Stabilization Efforts,» and Charles Clover, «Bremer Defends «Big Tent» Cancellation,» *Financial Times*, 3/6/2003, < http://news.ft.com/servlet/ContentServer?pagename=FT.com/StoryFT/FullStory&c=StoryFT&cid=1054416357256 >.

توصيات لتطوير رؤية واستراتيجية سياسية
تحديد استراتيجية سياسية للدور الأمريكي في المرحلة الانتقالية

يبدو أن السفير بريمر ـ في إعلانه التعديلات في السياسة الأمريكية ـ قد استرشد بمبادئ عديدة، نعددها أدناه، ما يشير إلى دور أكثر جزماً وأشد فاعلية لسلطة التحالف المؤقتة في العملية الانتقالية السياسية. وفي ضوء الارتيابات السابقة التي أحاطت بالمقاربة الأمريكية، فإننا نشجع المسؤولين الأمريكيين على أن يؤكدوا بصورة علنية أن هذه المبادئ تحدد خطوط السياسة الأمريكية، وعلى أن يجعلوا هذه المبادئ معروفة على نطاق واسع للعراقيين. وهذه المبادئ هي على النحو التالي:

ـ إن سلطة التحالف المؤقتة ستمارس سيادة وسلطة تنفيذية على البلد حتى تسمح الظروف السياسية الداخلية والأمن والأحوال الاجتماعية ـ وكذلك حتى يسمح دستور جديد ـ بانتقال كامل للسلطة إلى العراقيين.

ـ إن العراقيين ـ قبل حدوث مثل هذا الانتقال ـ سيتولون مسؤوليات أكبر للحكم بمضي الوقت؛ وإن سلطة التحالف المؤقتة ستخلق آليات استشارية لتأمين مشاركة عراقية في الإدارة الانتقالية؛ وإن العملية الرامية إلى هذه المشاركة ستكون جامعة.

ـ إن سلطة التحالف المؤقتة لن تسمح بوجود هياكل سلطة موازية أو جماعات ذات نزعة اعتراضية أو شبكات تم تجريمها.

ـ إن السفير بريمر سيقود كل النشاطات الأمريكية دعماً للجهود الانتقالية.

ـ إن السفير بريمر سيتدخل مباشرة لدى قيادات عراقية نافذة لتأمين مشاركتها في العملية الانتقالية.

تحديد رؤية واستراتيجية للمشاركة العراقية في العملية الانتقالية

لا بد من أن تكون المبادئ التي ترشد الدور الأمريكي في المرحلة الانتقالية السياسية مصحوبة برؤية واستراتيجية من أجل مشاركة عراقية بالمثل. وبصفة خاصة، يتعين على مسؤولين أمريكيين ومسؤولين من سلطة التحالف المؤقتة أن يطوروا ويمفصلوا منظورات أمريكية حول المسائل التالية:

ـ الإجراءات المحيطة بالإدارة الانتقالية: وتتضمن هذه الطرائق التي سيتم بها اختيار العراقيين للمجلس السياسي والمؤتمر الدستوري وكذلك عملية اختيار الوزراء الانتقاليين وأدوارهم وسلطاتهم.

ـ انتقال السلطة يكون مرتبطاً بعلامات دالة محددة: بينما قد يكون من الخطأ أن يحدد جدول زمني اعتباطي لعملية انتقالية، يتعين على سلطة الاتحاد المؤقتة أن تضع علامات دالة محددة لا بد من الوفاء بها بمرور الوقت وربطها بانتقال للسلطات خطوة

بخطوة إلى مؤسسات عراقية. ويتعين أن ترتبط العلامات الدالة ـ بين أشياء أخرى ترتبط بها ـ بتوطيد أمن عام، وبتطوير مجتمع مدني، وباستكمال الدستور، وبالبدء بعملية انتخابية. ومن شأن هذه الأمور أن تخدم تحقيق الهدفين الثنائيين اللذين يرميان إلى توصيل التزام أمريكي بالبقاء في العراق طالما تتطلب الظروف ذلك، وتحقيق انتقال السلطة بأسرع ما يمكن.

ـ تطوير حكم محلي ومؤسسات سياسية وبالمثل مجتمع مدني: إننا نعتقد أنه يتعين على سلطة التحالف المؤقتة ـ بوجه خاص ـ أن تؤكد على بناء القدرات على الصعيد المحلي، وهو أيضاً الصعيد الذي ينبغي أن تبدأ عنده العملية الانتخابية. وتقدم هذه المقاربة الاحتمال الأكبر للحصول على دعم واسع النطاق بين العراقيين للعملية الانتقالية، وسيتطلب جهوداً لتطوير مجتمع مدني خارج بغداد. ويتعين على سلطة التحالف المؤقتة أن تعمل مع الوكالات الطوعية الخاصة المحلية والدولية على مشاريع إعادة التأهيل التي تؤكد التنسيق على صعيد الأحياء السكنية (الجيرة).

تشكيل المواقف العامة في العراق

خلفية

على الرغم من أن هناك دعماً عاماً واسع النطاق في كثير من مناطق العراق لوجود التحالف بقيادة الولايات المتحدة، فإن عداء متنامياً في بعض أنحاء البلد يهدد بتقويض الأهداف الأمريكية. وتبدو هذه التحديات في أقصاها في مناطق الأغلبية السنية التي تحتفظ بأقوى الروابط بنظام الحكم السابق. وفي الحالات القصوى، فإن القوات الأمريكية ترد بقوة على هجمات مسلحة يشنها مؤيدو نظام الحكم السابق. ولكن أي رد عسكري أمريكي على هجمات منظمة لا بد من أن يكون مصحوباً بجهد أشد زخماً من جانب الدبلوماسية العامة لتأمين أن يفهم العراقيون وأن يقدّروا الخطط والأهداف الأمريكية.

إن أحد متطلبات حملة الدبلوماسية العامة هو استراتيجية ورؤية متماسكة وفعالة للعملية الانتقالية. وهكذا، فإن فاعلية التوصيات المدرجة أدناه تتوقف على التنفيذ الناجح لأفعال وصفناها في الجزء أعلاه عن الاستراتيجية والرؤية السياسية.

توصيات من أجل تشكيل مواقف عامة

وحدود الدبلوماسية العامة

بينما يتوجب على المسؤولين الأمريكيين أن يواصلوا ويوسعوا جهودهم لنشر المنظورات الأمريكية عن المسائل الحرجة المتعلقة بما بعد الحرب على أوسع نطاق، هناك حدود لمقدرة الولايات المتحدة على تشكيل إجماع عام عن طريق الأدوات التقليدية

للدبلوماسية العامة[٣]، إذ يبقى الأمريكيون أجانب في العراق ويبقى لهم أثر محدود في مجتمع ظلت فيه العلاقات الطويلة الأمد الشخصية والجماعية هي الوسائل الأكثر فاعلية للتواصل. لهذا السبب يتوجب على المسؤولين الأمريكيين أن يقوموا بجهود أكثر تنسيقاً لأجل «إقناع قادة عراقيين بالحدث»، بأن يوسعوا نطاق تفاعلهم مع القيادات على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. والأمر المؤكد أن القادة العراقيين لن يقبلوا أن يرددوا الرسائل الأمريكية كالببغاء. لكن، إذا استجاب مسؤولو سلطة التحالف المؤقتة للشواغل المحلية، فإن من المرجح أن يكون القادة المحليون أكثر ميلاً إلى نقل صور إيجابية عن الدور الأمريكي.

وينبغي أن لا تكتفي برمجة إذاعة الدبلوماسية العامة بتأكيد المعلومات، إنما ينبغي أن تركز أيضاً على حوار سياسي مع عراقيين وتحرير تدفق الأفكار كوسيلة لدعم ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية. وحين تقوم بهذا يتعين عليها أن تؤكد على احترام الثقافة العراقية والتقاليد العراقية.

وختاماً ـ وعلى الرغم من وجود مخاطر واضحة ـ فإن القوات الأمريكية تخدم تحقيق أهداف سياسية مهمة من خلال تفاعل واسع النطاق مع الرأي العام على نحو مطمئن بشأن وجود التحالف.

الأمن العام وحكم القانون

خلفية

سعت الإدارة لتعزيز قدرة القوات الأمريكية على لعب دور أكثر تغلغلاً في تأمين أمن عام في جميع أنحاء العراق، والمسؤولون الأمريكيون يعبئون بنشاط قوات من حكومات أخرى للمساعدة في هذا الجهد. وفي يوم ١٧ أيار/مايو في خطاب وجهه وزير الدفاع رامسفيلد إلى مجلس العلاقات الخارجية (الأمريكي) ذكر أن ٣٩ دولة قد عرضت توفير قوات لتحقيق الاستقرار أو غير ذلك من المساعدات التي توجد حاجة إليها، وهذا الرقم آخذ بالزيادة. كذلك فقد أشار مسؤولو الإدارة إلى أنهم يسعون للحصول على وحدات شرطة وشرطة عسكرية من حكومات أخرى. ويمكن لشرطة أجنبية أن تساعد القوات الأمريكية في دورياتها اليومية، وبالمثل أن تساعد في تدريب قوة شرطة عراقية يعاد بناؤها[٤].

---

(٣) انظر: Zahama, «U.S. Tries again to Bridge Muslim Cultural Divide,» *Foreign Policy in Focus* (17 June 2003), <http://www.atimes.com/atimes/Middle-East/EF17AK03.html>.

(٤) انظر: Agence France Presse, «US Asks nearly 50 Countries to Help Police Iraq; 7 Agree,» 29/5/2003, <http://www.inq7.net/brk/2003/may/29/brkafp_1-1.htm>.

توصيات من أجل الأمن العام وحكم القانون

- **دعم وجود ضخم من القوات العسكرية الأمريكية لتأمين الاستقرار**: هناك سبب وجيه لمحاولة الاستعاضة من قوات عسكرية أمريكية بوحدات شرطة عسكرية وشرطة مع مضي الوقت، ذلك أن هذه الأخيرة تلائم كثيراً مهام الأمن وفرض القانون في بيئة ما بعد الحرب. في الوقت نفسه، ليس من الممكن التنبؤ بدقة بسرعة عمليات الانتشار من بلدان أخرى، وسرعة اندماجها في عمليات التحالف الأمنية، أو الأحوال الأمنية في العراق في الأشهر التي ستلي ذلك. لهذه الأسباب، ينبغي أن يلتزم المسؤولون الأمريكيون جانب الحذر. ويتعين على الإدارة (الأمريكية) أن تعلن بوضوح أنها مستعدة لإبقاء العدد الحالي من القوات المتحالفة المنتشرة ـ لأطول وقت تقتضيه الضرورة ـ داخل المنطقة (وهو يقدر الآن بأكثر من ٢٠٠ ألف إذا حسبت ضمنه قوات الدعم الأمريكية في البلدان المجاورة). بالإضافة إلى هذا، فإنه إذا أمكن تجنيد أعداد أضخم حتى من ذلك لأداء الخدمة في العراق، لن يكون مأموناً افتراض أنها يمكن أن تحل محل القوات الأمريكية على أساس واحد مقابل واحد. وعلى الرغم من أن عدداً صغيراً من القوات العسكرية التي شاركت في عمليات فرض السلام يملك قدرات كبيرة، فإن معظمها لا يملك هذه القدرة، ولا تضيف قواتها سوى قيمة ضئيلة بمعايير قدرة فرض السلام.

- **تقوية الجهود الرامية لمنع تدفق الأسلحة والمتشددين إلى داخل العراق**: إن من المعتقد أن غير عراقيين هم المسؤولون عن هجمات وقعت على قوات التحالف وعن عدد من أعمال التخريب. ولهذا فإنه، بالإضافة إلى إبقاء وجود كاف من القوات في المناطق الحدودية، سيتطلب وقف تدفق الأسلحة والمتشددين إلى داخل العراق أن يضغط المسؤولون الأمريكيون على الحكومات في المنطقة لجعل هذه المسألة أولوية عليا ولتكريس المصادر الضرورية لمنع مثل هذه التحركات.

- **مضاعفة الجهود لتجنيد شرطة مدنية وأجهزة مراقبة شرطية دولية**: إن من غير الواقعي أن نفترض أن سلطة التحالف المؤقتة ستتمكن من أن تعيد سريعاً بناء قدرة عراقية ذات صدقية وفعالة على نطاق البلد كله لفرض القانون، قدرة يمكنها أن تعالج كافة أنواع المسائل الخطيرة لفرض القانون. وهكذا سيتعين على الولايات المتحدة أن تحقق نجاحاً أكبر في الجهود الرامية إلى تجنيد شرطة مدنية دولية. والوضع الأمثل أن تكون مثل هذه القوات مؤلفة من وحدات ذات اكتفاء ذاتي في معظم البلدات والمدن العراقية. وبالنظر إلى ضخامة تحدي عملية التجنيد، يتعين على السفير بريمر أن يسعى لتأمين المشاركة النشطة من جانب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في حملة لاجتذاب حكومات لتوفير طواقم مؤهلة من الشرطة المدنية.

- **نشر خبراء أمريكيين ودوليين في شؤون التحقيق الجنائي**: في كثير من عمليات حفظ السلام على مدى السنوات العديدة الماضية، كان الخطر الأكبر على استقرار ما بعد الحرب هو نمو التنظيمات الإجرامية، وصلاتها بالمنظمات شبه العسكرية، وقدرتها على الوصول إلى وسائل العنف. وفي العراق، تشير التقارير الإخبارية إلى أن هؤلاء

المجرمين الأقوياء موجودون هناك بالفعل ويوسعون سيطرتهم، وستتطلب مواجهة هذا التحدي خبرة في شؤون التحقيقات الجنائية في مجالات التمويل والجمارك وما إلى ذلك. وسيكون العمل في هذه المسألة حيوياً لتوطيد اقتصاد سياسي في العراق لا يقع تحت سيطرة نشاط السوق السوداء.

- **تسريع الجهود لتوطيد آليات عدالة انتقالية وبالمثل توطيد إصلاح طويل الأمد وبرامج تدريب للشرطة ونظام القضاء الجنائي والسلطة القضائية**: من المؤكد أنه جرت جهود مؤخراً من جانب التحالف لتشكيل محاكم وإدارتها، ولكن طواقم الأفراد المكرسين لهذه المهمة لم تكن كافية لمسايرة ضخامة حجم المتطلبات[٥] وبالإضافة إلى هذا - وحتى نهاية شهر أيار/مايو - كان بعض برامج الإصلاح والتدريب للأمد الطويل - على الأقل - (للشرطة والمحاكم والسجون) لا يزال يبدو في مرحلة «التقدير». ويتطلب إلحاح الوضع حركة أسرع.

- **خلق فيالق مدنية للاستخدام الفوري في مجال الصيانة**: يمكن أن يوجه هذا الجهد بصفة مبدئية إلى أعضاء القوات العسكرية الذين بإمكانهم المساعدة في إعادة الإعمار وإعادة البناء وإزالة أنقاض الحرب، ومع قدر من التدريب في إزالة الألغام. ومن شأن هذا أن يحقق أمرين معاً، إذ يزودهم بدخل منتظم ويستفيد من علمهم في بناء البلد[٦].

صناعة النفط

خلفية

مهد قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ - الذي رفع العقوبات ووفر أساساً قانونياً لمبيعات النفط العراقي - السبيل إلى استعادة صادرات البترول العراقي وإلى تعزيز قدرة الصناعة مع مرور الوقت. إن القطاع البترولي العراقي لم يعان من دمار مادي شديد أثناء الأعمال العسكرية، كما أنه وضع تحت سيطرة مركزية من جانب قوات التحالف. في الوقت نفسه، كانت الصناعة قبل الحرب قد عانت ما يربو على عقد تبعات تراجع الاستثمار وكذلك تدني الإنتاج. بالإضافة إلى هذا، فإن المنشآت النفطية تعرضت للنوع نفسه من أعمال النهب والتخريب التي تعرضت لها مجالات أخرى في الطرق، ما أدى إلى تأجيل استئناف مبيعات التصدير وإلى قدر أكبر من الارتياب بشأن قدرة الإنتاج

---

(٥) انظر: Peter Slevin, «U.S. Starts Remake of Iraqi Judicial System: During Hussein Rule Political Pressure, Graft Were Common,» *Washington Post*, 9/5/2003, p. A18, < http://www. washingtonpost.com/ac2/wp-dyn? pagename = article&node-&contentId = A32106-2003May8&notFound = true > .

(٦) نلاحظ أنه وقت إعداد هذه الورقة للنشر أعلن الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر خطة بقيمة ١٠٠ مليون دولار لتوفير وظائف، يتم تمويلها بأموال في البنك المركزي العراقي، كذلك بنقود استولت عليها قوات التحالف. انظر: Chandrasekaran, «U.S. Official Announces Iraq Jobs Plan,» *Washington Post*, 11/6/2003, p. A17.

المبدئية للعراق. وضاعف من هذه التحديات عقبات في مجالات تتعلق بالأمن وتسلسل القيادة والشفافية والاتصالات.

توصيات لأجل صناعة النفط

ـ **الحاجة إلى نظام اجتماعي واستقرار**: شأن القطاعات الأخرى، لن تستطيع صناعة النفط أن تعمل بنجاح إلا إذا كان هناك تقدم مستمر في توطيد النظام العام والأمن (انظر التوصيات أعلاه). أما في غياب التقدم في هذا المجال، فإن العمال لن يعودوا إلى أعمالهم، وإصلاحات الحقول النفطية لن تنفذ، وعمليات التكرير لن تستأنف، وإمدادات الطاقة لن تكون كافية للشعب العراقي، دع عنك إتاحتها للتصدير.

ـ **أهمية تسلسل واضح للقيادة:** إن المقاربة الأساسية للإدارة (الأمريكية) هي إرشاد ودعم قيادة عراقية في تشكيل استراتيجية شاملة في ما يتعلق بإدارة قطاع النفط. وبالفعل، فإن السلطات العراقية التي عينت مؤخراً في وزارة النفط وفي هيئة تسويق النفط الحكومية تحاول مفصلة مرجعيات سياسية تتعلق بهذه المسائل. في الوقت نفسه، فإن بعض المسؤولين قد عبّروا علناً عن وجهات نظر ـ في مسائل مثل الخصخصة وسياسة المبيعات النفطية ومستقبل علاقة العراق مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) ـ تنطوي ضمناً على تدخل أمريكي أشد وطأة في صنع القرار من وجهات النظر التي قد يبدو أن السياسة الأمريكية المعلنة يمكن أن تقترحها. وقد خلق هذا ارتياباً من جانب العراقيين، كما أنه يخاطر بخلق ارتياب لدى المستثمرين. وتستطيع الإدارة (الأمريكية) أن تبذل جهوداً أكبر لتحديد الأسوار الخارجية للتدخل الأمريكي، ثم التحدث بصوت متماسك في مجال توفير الإرشاد للسلطات العراقية.

ـ **الشفافية: هدف رئيس**: يتعين على سلطات التحالف أن تقوم بمجموعة من الأعمال الرامية إلى دعم الشفافية في إدارة القطاع البترولي العراقي. فالشفافية مطلوبة سواء في السماح بالعقود للمساعدة في إعادة الإعمار القطاعي أو في تأمين بلوغ الحد الأقصى من العائدات للحكومة العراقية من مبيعات النفط وأن لا تحول هذه العائدات لأية أغراض لا تخضع للمراقبة. وبينما تشير الحكومة الأمريكية إلى نيتها إقامة هيئة نفطية لتقديم المشورة لمكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية التابع للبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية)، فإن عضوين فقط قد رشحا حتى الآن. ومن شأن تكوين هيئة كاملة ـ مع تمثيل دولي ـ أن يعزز الشفافية، ليس هذا فحسب، بل إن من شأنه أيضاً أن يؤمن أن تدقق القرارات حول القطاع النفطي بين المهنيين. ويمكن أن تشمل وسائل أخرى لتأمين هذه الشفافية مثل انخراط محاسبين في مراقبة مدفوعات المبيعات النفطية، وإقامة جماعات عمل لمساعدة القائم بأعمال وزير النفط ورئيس هيئة التسويق النفطي الحكومية في العمليات اليومية، وتدوير الإعلانات العامة حول الإجراءات للدخول في أعمال مع الحكومة العراقية.

ـ **تعزيز الاتصالات**: يتعين أن تبذل سلطات التحالف المزيد لتحسين الاتصالات داخل صناعة النفط في العراق وبين هذه الصناعة والعالم الخارجي. إن السلطات تتصرف

ببطء شديد بشأن خلق اتصالات تستخدم الأقمار الاصطناعية في الربط بين السلطات الجديدة في هيئة تسويق النفط الحكومية في العراق والبلدان الأخرى. وبالإضافة إلى هذا، يتعين على هذه الهيئة، تحت إرشاد سلطات التحالف، أن توصل، على نحو أكثر فاعلية، إلى العالم الخارجي الكيفية التي سترتب بها المبيعات النفطية، بما في ذلك طبيعة العقود الآجلة والفورية التي ستستخدمها، وكذلك الإجراءات لفتح خطابات الاعتماد وفواتير الشحن، وما إلى ذلك من مستندات.

المشاركة في أعباء إعادة الإعمار بعد الحرب

تعزيز تدخل الأمم المتحدة وغيرها

خلفية

إن تعيين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لدى العراق يخلق فرصاً للمشاركة على نطاق أكبر في أعباء جهود إعادة البناء، ولكن التقارير الإخبارية من العراق تشير إلى أن وصول الممثل الخاص للأمين العام لم يغيّر بعد التصور العراقي العام بأن إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب هي مشروع أمريكي بحت.

توصية لأجل دعم دور قوي للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

ينبغي أن يسعى الحاكم المدني (الأمريكي) للعراق إلى تمكين الممثل الخاص للأمين العام ـ سيرجيو فييرا دي ميللو ـ للعب دور أقوى. فإن دوراً أقوى للممثل الخاص للأمين العام سيساعد على تخفيف العبء على المسؤولين الأمريكيين، وتعزيز الدعم الدولي للجهود الأمريكية، وزيادة ترجيح وصول هبات دولية كمساعدات لإعادة الإعمار. فقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ يوجه الممثل الخاص للأمم المتحدة للعمل بكثافة مع سلطة التحالف المؤقتة على إقامة مؤسسات تمثيلية في العراق. ومن شأن مثل هذه المشاركة أن تستفيد من الخبرة الكبيرة لهذا الممثل الخاص للأمين العام بصورة محددة في مسائل الحكم الانتقالي. بالإضافة إلى هذا ينبغي أن يعمل السفير بريمر مع الممثل الخاص للأمين العام في جمع الدعم الدولي لجهود إعادة البناء. وعلى سبيل المثال، فإن باستطاعة المسؤولَيْن أن يعملا معاً على تشجيع اشتراك حكومات عربية في إعادة تأهيل مدن كبرى مثل البصرة وأم قصر، وكذلك في أعمال إصلاح المستشفيات والمدارس والمنشآت ذات الصلة[٧].

---

(٧) نلاحظ أن أولوية واحدة ينبغي أن تكون زيادة قدرة التوليد الكهربائي فيما يتجاوز أهداف إعادة التأهيل القصير الأمد. وبالإضافة إلى مشاركة المتبرعين الأجانب نعتقد أن بنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة يمكن أن يكون وسيلة للدعم المالي لمثل هذه الجهود.

استخراج الدروس من العراق
الاستعداد للتحدي التالي لإقرار السلام

خلفية

لا يمثل العراق الحالة الأولى أو الأخيرة لعملية شرعت فيها الولايات المتحدة وترمي إلى إقرار السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب. والحقيقة أنها المرة السادسة في غضون اثنتي عشرة سنة تتدخل فيها الولايات المتحدة في الخارج وتستخدم القوات المسلحة لتأكيد عملية إقرار السلام وإعادة الإعمار. وهي المرة الرابعة في غضون ست سنوات تقوم الولايات المتحدة فيها بهذا العمل في بلد مسلم. وبينما شنت الإدارة (الأمريكية) السابقة عملية واحدة من هذا القبيل كل سنتين تقريباً، فإن الإدارة الحالية قامت بهذا مرتين في غضون ثمانية عشر شهراً. لقد حان الوقت لكي تتوقف الولايات المتحدة عن معالجة هذه الممارسات كما لو كانت أحداثاً استثنائية. بدلاً من هذا ينبغي على المسؤولين في وزارتي الخارجية والدفاع، وكذلك في مجلس الأمن القومي(*)، أن يبدأوا في الاستثمار في القدرة على إدارة هذه العمليات بصورة أكثر فاعلية في المستقبل ليؤمّنوا أن يصبح إقرار السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب جدارة قومية.

توصية لأجل مبادرة رئاسية بشأن إقرار السلام بعد الحرب

إننا نوصي بأن يلزم رئيس الولايات المتحدة (ويمكن أن يكون ذلك من خلال توجيه رئاسي بشأن الأمن القومي) بالقيام بمجهود جدي ومستدام لبناء قدرة في مجال إقرار السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب. فإننا نؤمن بأن أي مجهود من هذا القبيل ينبغي أن يختبر القيام بتعزيزات في تدريب القوات على أنواع من وظائف الشرطة العسكرية التي هي شائعة في عمليات تحقيق الاستقرار. وينبغي أن تنخرط الإدارة أيضاً في هذه المسألة، مع أعضاء الكونغرس الذين يفكرون الآن بإصدار تشريع من شأنه إقامة آلية دائمة وعملية ذات طابع رسمي داخل الحكومة الأمريكية لإعادة الإعمار بعد الحرب. إن من شأن هذا التشريع أن يخول تدريباً موسعاً في مجال إقرار السلام بعد الحرب وتشجيع تماسك أكبر في إدارة الحكومة الأمريكية لهذه المسائل(٨). ويوفر هذا التشريع وسيلة ممتازة لتحريك هذه العملية الى الأمام، ويمكن أن يكون مكملاً لمبادرة رئاسية.

(*) مجلس الأمن القومي يتبع البيت الأبيض (أي الرئاسة) تبعية مباشرة (المحرر).

(٨) لمزيد من المعلومات عن هذا التشريع، انظر المواد التي أنتجها معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية وقد شارك بعمق في هذه المسألة على موقع: <http://www.csis.org/press/pr03_39.htm>.

خاتمة

كما أشير في (تقرير) **العراق: اليوم التالي**، فإن للولايات المتحدة مصالح حيوية في العراق، وسيكون لإلحاح إقرار السلام وعملية الانتقال السياسي أثر مستدام في قدرة أمريكا على السعي لتحقيق أهدافها في المنطقة بصورة فعالة. وأملنا أن تساعد هذه المذكّرة، التي تقدم توصيات عديدة لأجل تعديلات تتم أثناء مسار العمل، على تعزيز نوعية الرد الأمريكي على هذا التحدي الهائل □

صدر حديثاً

أوروبا وفلسطين
من الحروب الصليبية حتى اليوم

د. بشارة خضر

في الكتاب عرض تاريخي موثق لوقائع الحروب الصليبية في محطاتها الثماني بين نهاية القرن الحادي عشر الميلادي ونهاية القرن الثالث عشر الميلادي، ولوقائع الصدام بين أوروبا الغازية والمشرق العربي منذ لويس التاسع، ونابليون تحديداً، إلى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين وقيام الدولة اليهودية فيها. ويعرض الكتاب أيضاً لسياق العلاقات السياسية بين أوروبا والقضية الفلسطينية للفترة الممتدة من حرب فلسطين في العام ١٩٤٨ إلى نهاية القرن العشرين، مكرساً حيّزاً واسعاً لمؤتمر مدريد و«اتفاق أوسلو» وما أعقبه من اتفاقات فرعية.

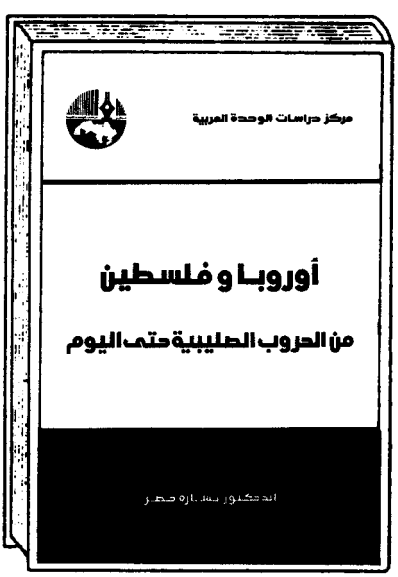

٦٩٦ صفحة
الثمن: ١٨ دولاراً
أو ما يعادلها